Journal of Social Sciences (COES&RJ-JSS)

ISSN (E): 2305-9249 ISSN (P): 2305-9494

Publisher: Centre of Excellence for Scientific & Research Journalism, COES&RJ LLC

Online Publication Date: 1st October 2019

Online Issue: Volume 8, Number 4, October 2019

<https://doi.org/10.25255/jss.2019.8.4.741.755>

**The Legitimacy in the Libyan society
(Reading in a number of studies and reports on the Libyan crisis)**

Faaiz Masood Muhammad

Department of Sociology, Faculty of Arts and Sciences, University of Benghazi, Libya

And PhD student in the Department of Sociology

Faculty of Arts, University of Jordan, Jordan

Abstract:

The aim of this study is trying to interpret the crisis of legitimacy which faced the political system in Libya after the events of 2011, including the multiple legislative and executive bodies, based on specified theoretical perception is Crisis Theory for Jürgen Habermas, which he is trying to linking between the political system has legitimacy and its ability to overcome the different crises and challenges that faced, is a reliable perception in the case of Libya, in particular, every political party in the Libyan scene is consider himself the legal and legitimate representatives of the Libyan community, in light of political division and multiple parliamentary bodies and executive Governments in the country, the researcher adopted in this trying to analytical reading emphasize on specific points in many official and non-official studies and reports on the Libyan situation, study found that all successive political parties that topped the Libyan political scene from 2011, had failed to counter the various challenges whether security or constitutional, and were unable to manage the different crisis suffered by the Libyan citizen, specially economic, living and service, this place it in a real crisis of legitimacy at the level of society as a whole, in light of decrease what they have done in the past and what they can do in the future under the current situation, which contributed in create a case of distrust among the citizens in their programs and plans and lost motivation to participate in the various activities that they supervise on the one hand, and in increasing cases of disrespect for laws and decisions that represent their authority on the other

This work is licensed under a **Creative Commons Attribution 4.0 International License**.

hand, this leads us to say that the political system in Libya after the events of 2011, is faces a national crisis of legitimacy, accompanied by crises in motivation and non-normality, according to Habermas societal crisis theory, this is reflected in our reading of studies and reports that have been exposed to the Libyan crisis.

Keywords:

Legitimacy, the Libyan crisis, the political system in Libya

Citation:

Muhammad, Faaiz Masood (2019); The Legitimacy in the Libyan society (Reading in a number of studies and reports on the Libyan crisis); Journal of Social Sciences (COES&RJ-JSS), Vol.8, No.4, pp:741-755; <https://doi.org/10.25255/jss.2019.8.4.741.755>.

الشرعية في المجتمع الليبي (قراءة لعدد من الدراسات والتقارير حول الأزمة الليبية).

*أ. فائز مسعود محمد

fayze288@gmail.com البريد الإلكتروني:

الهاتف: 00962789910766

الملخص .

الكلمات المفتاحية (الشرعية، الأزمة الليبية، النظام السياسي في ليبيا).

تعد هذه الدراسة محاولة لتفسير أزمة الشرعية التي تواجه النظام السياسي في ليبيا بعد أحداث العام 2011، بما يتضمنه من تعدد الجهات التشريعية والتنفيذية، استناداً لتصور نظري محدد وهو نظرية الازمات لعالم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس، والتي يحاول فيها الربط بين تمتع النظام السياسي بالشرعية وقدرته على تجاوز الازمات والتحديات المختلفة التي تواجهه، وهو تصور يمكن التعويل عليه في الحالة الليبية، خاصة وأن كل طرف سياسي في المشهد الليبي اليوم يعتبر نفسه الممثل الشرعي والقانوني للشعب الليبي، في ظل حالة الانقسام السياسي وتعدد المجالس النيابية والحكومات التنفيذية التي تشهدها البلاد، ويعتمد الباحث في هذه المحاولة على قراءة تحليلية تركز على نقاط محددة في عدد من الدراسات والتقارير الرسمية وغير الرسمية حول الحالة الليبية، وقد توصلت الدراسة إلى أن كل الأطراف السياسية المتعاقبة والتي تصدرت المشهد السياسي الليبي منذ العام 2011، لم تنجح في مواجهة التحديات المتنوعة سواء الأمنية أو الدستورية، ولم تستطع معالجة الأزمت المختلفة التي يعاني منها المواطن الليبي خاصة الاقتصادية والمعيشية والخدمية، ما يضجها بالفعل أمام أزمة شرعية حقيقية على مستوى المجتمع ككل، في ظل تراجع ما قدمته في الماضي وما يمكن أن تقدمه في المستقبل في ظل الوضع الراهن، ما أسهم في خلق حالة من عدم الثقة لدى المواطن في برامجها وخططها وأفقدته الدافعية للمشاركة في الأنشطة المختلفة التي تشرف عليها من جهة، وتزايد حالات عدم احترام القوانين والقرارات التي تمثل سلطتها من جهة أخرى، وهو ما يدفعنا للقول بأن النظام السياسي في ليبيا بعد أحداث العام 2011، يواجه أزمة شرعية على المستوى الوطني ترافقها ازمات في الدافعية واللامعيارية بحسب نظرية الازمات المجتمعية لهابرماس، وهو ما انعكس قراءتنا للدراسات والتقارير التي تعرضت للأزمة الليبية.

مقدمة.

شهد المجتمع الليبي أوائل العام 2011، أحداث وتحولات مختلفة، في سياق ما يطلق عليه البعض الربيع العربي، والذي اندلعت شراراته من تونس ممتدة لمصر ثم ليبيا، والتي انتهت الاحداث فيها بمقتل القذافي

عضو هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع / كلية الآداب والعلوم المرج / جامعة بنغازي / ليبيا، طالب دكتوراه بقسم علم الاجتماع/ كلية الآداب / الجامعة الأردنية/ الأردن، مهتم بالنظرية الاجتماعية وعلم الاجتماع السياسي.

وانهيار نظامه السياسي، لتدخل البلاد بعدها في حالة من عدم الاستقرار على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية، وبالرغم من التجارب الانتخابية الثلاثة التي شهدتها البلاد وهي انتخابات المؤتمر الوطني العام في 2012، ثم انتخابات لجنة الدستور في 2014، وبعدها بأربعة أشهر انتخابات مجلس النواب، إلا أن البلاد لازالت تشهد حالة من الصراعات السياسية والعسكرية، خاصة بعد رفض المؤتمر الوطني تسليم السلطة لمجلس النواب بحجة عدم شرعيته، وهو ما أدخل البلاد في حالة من الانقسام السياسي لم تفلح جولات الحوار التي نظمتها الأمم المتحدة بين الأطراف الليبية في وضع حد لها، وقد ازداد المشهد تعقيداً بعد دخول المجلس الرئاسي المدعوم من المجتمع الدولي عليه، في ظل تمسك كل طرف بأنه هو الممثل الشرعي للمجتمع الليبي، ما أدخل البلاد في مرحلة من التآزم، أصبحت تعرف عند معظم المهتمين بالشأن الليبي اليوم بالأزمة الليبية، والتي أحاول من خلال هذا البحث تقديم تحليل لجانب من جوانبها وهي أزمة الشرعية التي واجهتها الكيانات السياسية التي تصدرت المشهد السياسي الليبي بعد أحداث العام 2011، ويعتمد هذا البحث على تصور نظري محدد هو نظرية الازمات لعالم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس عبر قراءة تحليلية لجوانب هذه الأزمة في الدراسات والتقارير التي تناولت المشهد الليبي عقب أحداث العام 2011 وما ترتب عليها من تداعيات مختلفة.

أولاً. تحديد موضوع الدراسة.

يتحدد موضوع هذه الدراسة في محاولة تفسير أزمة الشرعية التي تواجهها الكيانات السياسية المختلفة التي ظهرت في المجتمع الليبي بعد أحداث العام 2011، انطلاقاً من نظرية الازمات المجتمعية لعالم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس، بالاعتماد على قراءة تحليلية لعدد من الدراسات والتقارير التي تناولت الأزمة الليبية، وأشارت بشكل مباشر أو غير مباشر لبعض مظاهر هذه الأزمة في ضوء نظرية الدراسة.

ثانياً. تحديد المفاهيم الأساسية في الدراسة:

- تتضمن الدراسة ثلاثة مفاهيم رئيسية، يمكن تحديد المقصود بها في هذه الدراسة على النحو التالي:
النظام السياسي في ليبيا: ويتمثل في كل الاجسام السياسية التي تصدرت المشهد الليبي بعد أحداث العام 2011، بدءاً من المجلس الوطني الانتقالي وحكومة المكتب التنفيذي التابع له، مروراً إلى المؤتمر الوطني العام وحكوماته المتعاقبة، ولجنة الدستور، ثم مجلس النواب والحكومة المؤقتة التابعة له، فالمجلس الأعلى للدولة المكون من أعضاء سابقين في المؤتمر الوطني العام، وصولاً للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني وحكومته التنفيذية.
- الأزمة الليبية: وهي حالة عدم الاستقرار والفوضى التي تشهدها الدولة الليبية منذ أحداث العام 2011 على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، وما رافقها من تداعيات سلبية على الأوضاع المعيشية والجوانب الخدمية والخدمات الاجتماعية والثقافية التي تمس حياة المواطن فيها.
- أزمة الشرعية: حالة عدم القبول وفقدان الثقة في الكيانات السياسية المتصدرة للمشهد الليبي بسبب فشلها في إيجاد السبل الكفيلة لمعالجة التحديات المختلفة وخاصة الازمات تواجه المواطن الليبي بالتحديد المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والمعيشية والسياسية والأمنية.

ثالثاً: الإطار النظري.

ينقسم الإطار النظري لهذه الدراسة إلى جانبين هما نظرية الدراسة والدراسات السابقة على النحو التالي:

1. نظرية الدراسة.

تعتمد هذه الدراسة على نظرية الازمات لهابرماس، والتي يشير فيها إلى أن الازمات المختلفة تبدأ في النسق الاقتصادي إما بفعل الركود والتراجع في معدلات النمو الاقتصادي في مجتمعات العالم الثالث، أو بسبب الفشل في خلق الظروف الملائمة لعملية إعادة انتاج نمط الانتاج الرأسمالي في المجتمعات الرأسمالية، وفي ظل عجز الجهاز الرسمي للدولة وبالتحديد النظام الإداري والذي يقف في الغالب عاجزاً أو يحتاج لفترات طويلة للتعامل مع هذه الازمات، خاصة في ظل نظام اجتماعي تتلخص مهمته الأساسية في خلق الشروط الهيكلية لعملية إعادة الانتاج الرأسمالي عبر وسائل منها: حماية التجارة البرجوازية بالقانون المدني، وحماية آلية السوق من تشريعات حماية العمال، وخلق بنية تحتية تتناسب نمط الانتاج الرأسمالي من تعليم ونقل واتصالات، وبفعل التأثيرات الثانوية لازمة الاقتصادية المتمثلة في البطالة والتضخم، وتدهور خدمات القطاع العام (التعليم، الإسكان، الرعاية الصحية) وظهور المناطق الهامشية على مجموعات مثل العمال وتلاميذ المدارس وأباءهم والمرضى والمسنين، تمتد هذه الازمة للنظام السياسي حيث تسود المجتمع حالة من عدم الثقة فيه، والشعور بعدم شرعيته بفعل عجزه عن التعامل مع سلسلة الازمات المختلفة خاصة

الاقتصادية من قبيل: الأزمات في التمويلات الحكومية والتضخم الدائم ونمو التفاوتات بين الفاقة العامة والثروة الخاصة، والذي يعتمد في الكثير من الحلول التي يقدمها على تبريرات إيديولوجية يوفرها في الغالب النظام الاجتماعي والثقافي، الذي يوفر الشرعية للنظام السياسي باعتباره الضامن لخضوع المواطنين للمعايير والضوابط والقوانين التي يقرها النظام السياسي بفعل نظام التشريع، والذي قد لا ينجح في المحافظة على المستوى الضروري للولاء الجماعي نحو مصالح قابلة للتعميم وترتيب الأولويات في المجتمع، مما يدفع باتجاه سحب الشرعية من الجهاز الرسمي بسبب الفشل في انجاز مهام التخطيط الحكومية، وفقد الدافعية لدى المواطنين في دعم خطته و برامجه وهو ما يهدد التكامل الاجتماعي في النظام ككل⁽¹⁾.

الجدول 1 يوضح نقطة انطلاق الازمة والنظام التي تظهر فيه وهويتها.⁽²⁾

نقطة الأصل	النظام	هوية الأزمة
النظام الاقتصادي	الازمة الاقتصادية	_____
النظام السياسي	_____	ازمة الشرعية
النظام الاجتماعي الثقافي	_____	ازمة الحافز (الدافعية)

وقد وسع هابرماس نموده حول الازمات فيما بعد في نظريته للفعل التواصل، مشيراً إلى مظاهر الازمات في التكوينات البنائية المتمثلة في الفرد والثقافة والمجتمع كنتيجة للاضطرابات في عمليات إعادة الانتاج على المستوى الثقافي ومستويات التكامل الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية، كما تظهر في الجدول التالي.

الجدول 2 يوضح مظاهر الازمات في التكوينات البنائية نتيجة الاضطرابات في عملية إعادة الانتاج.⁽³⁾

التكوينات البنائية الاضطرابات في عمليات إعادة الانتاج	الثقافة	المجتمع	الفرد	أبعاد التقييم
إعادة الانتاج الثقافي	فقدان المعنى	سحب الشرعية	أزمة في التعليم والتوجيه.	المعرفة العقلانية
التكامل الاجتماعي	اهمال الهوية الجمعية	الأنومي	الاغتراب	تضامن الافراد
التنشئة الاجتماعية	تمزق التقاليد	سحب الدافعية	الامراض السيكولوجية	المسؤولية الشخصية

وبحسب روث وولف فإن هابرماس يرى أن المجتمعات الانسانية تشهد عبر مراحلها المختلفة، أزمات نتيجة الاضطرابات أو الفشل في عمليات إعادة الانتاج سواء على المستوى الثقافي أو التكامل الاجتماعي أو في عملية التنشئة الاجتماعية، وتظهر هذه الازمات في التكوينات البنائية (الفرد والثقافة والمجتمع) فعلى صعيد الفرد تظهر في التعليم والتوجيه والشعور بالاغتراب والامراض السيكولوجية، وعلى صعيد الثقافة هناك تمزق للتقاليد وعدم وضوح الهوية الجمعية وفقد الثقافة لمعناها، وعلى صعيد المجتمع وهو محور اهتمامنا تظهر أزمات شرعية وفقدان الدافعية ويسود المجتمع حالة من اللامعيارية "الأنومي".⁽⁴⁾

⁽¹⁾Habermas , Legitimation crisis, (p. 33-44)

⁽²⁾Habermas , Legitimation crisis, (p. 84)

⁽³⁾Habermas, The Theory of communicative Action (p.143).

⁽⁴⁾والاس وولف، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع (298-296).

أما كريب فيذهب إلى أن هابرماس يرى أن المجتمعات التي تشهد أزمات اقتصادية، تفشل الدولة في التعاطي معها أو الاستجابة لها، تشهد أزمات في الانساق الفرعية السياسية والاجتماعية والثقافية ومن هذه الازمات : أزمة الشرعية والتمثلة في شعور المواطنين بعدم شرعية المؤسسات الموجودة بسبب فشلها في إيجاد السبل الكفيلة لمعالجة المشكلات التي تواجهها خاصة في الجانب الاقتصادي، وأزمة الدافعية حيث يؤدي شعور المواطنين بعدم شرعية المؤسسات الموجودة، إلى إضعاف دافعيته في المشاركة المثمرة في أنشطة المجتمع المختلفة على أي وجه من الوجوه كالمشاركة في عملية اتخاذ القرار عبر الأحزاب أو الانتخابات أو المؤسسات الأخرى، وأزمة الأنومي أو اللامعيارية وتنتج نتيجة الشعور بأن العديد من مجالات الحياة الاجتماعية قد أصبحت قائمة على التقاليد لا على تفاهم عقلائي متبادل.⁽⁵⁾

2. الدراسات السابقة

تعرضت العديد من الدراسات لحالة المجتمع الليبي منذ العام 2011، وسأكتفي هنا بعرض أبرزها وعددها أربعة دراسات كمحاولة للوقوف على بعض الجوانب المتعلقة بأزمة الشرعية التي تواجه السلطة السياسية في المجتمع الليبي من خلالها، وهذه الدراسات هي :

1. دراسة مجموعة من الخبراء المغاربة (إدريس وآخرون 2011) والتي بعنوان الأزمة الليبية وتداعياتها على المغرب العربي، والتي نشرها مركز الدراسات المتوسطية الدولية في سبتمبر 2011، وهي عبارة عن قراءة نقدية للمشهد الليبي منذ انطلاق أحداث 2011 ، ومحاولة توصيفه واستشراف مستقبله وتداعياته على دول منطقة المغرب العربي، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها، أن هناك عدد من المعطيات المسؤولة عن تعقد الوضع في ليبيا بعد العام 2011 مثل: التدخل الدولي ، وطبيعة النظام السياسي القائم من 1969 – 2011، وخريطة الموارد الطبيعية (النفط)، والظاهرة القبلية وتوظيفها السياسي بعد العام 1969، وما أفرزته هذه المعطيات من مظاهر مثل: (ارتهان المشهد السياسي للقوى الدولية، والفراغ السياسي وغياب الممارسة الديمقراطية في الثقافة السياسية الليبية، والاختلال الجهوي والمناطقي بسبب عدم توظيف عائدات النفط بشكل رشيد في السياسات العمومية وخطط التنمية، والافتقار إلى المؤسساتية وصعود النزعات الجهوية والقبلية، وتوقعت الدراسة ثلاثة سيناريوهات في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي هي: (الحرب الأهلية واستمرار حالة الصراع والانقسام ، التوافق السياسي الاجتماعي وإعادة بناء دولة ديمقراطية عبر دستور وانتخابات، وسيناريو الازدهار على فرضية تكوين أرضية سياسية مشتركة بين الأطراف المتصارعة، وهو السيناريو الذي تستبده الدراسة، كما وأشارت الدراسة إلى خطر تحول ليبيا إلى أفغانستان ثانية أو لعراق جديد بسبب حرية الحركة التي اتاحها الصراع الليبي للجماعات الإرهابية وعمليات تهريب الأسلحة، مُرجحة أن الوضع في ليبيا مرشح لعدم الاستقرار بسبب انعدام تقاليد العمل السياسي، واحتمالات الحرب الأهلية، وعدم جدية المجتمع الدولي في معالجة الوضع الليبي، بسبب بعض الشكوك حول القيادات الجديدة وعدم تمتعها بشرعية كافية لدى الشارع الليبي، كما وحددت الدراسة مخاطر الأزمة الليبية على دول المغرب العربي في المخاطر السياسية مثل أرباك حالة التحول الديمقراطي الجديد في تونس، وتعلل بعض الانظمة بما هو جاري في ليبيا من أجل تعطيل مسار التحول الديمقراطي، والمخاطر الاقتصادية مثل تأثر اقتصادات دول المغرب العربي بتدفق اللاجئين من ليبيا، وإغلاق الأسواق الليبية أمام البضائع، وعودة العمالة المغاربية من ليبيا، وتبعات التدخل الخارجي في ليبيا مثل جعل القرار الليبي رهين للقوى الغربية، وخلق مناخ مناسب لتوسع نشاط التنظيمات المتطرفة كالقاعدة في المغرب العربي وشمال أفريقيا.

2. دراسة (القلال، 2016) وهي بعنوان ليبيا من الثورة إلى الأزمة، والتي نشرها مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، وهي عبارة عن دراسة تحليلية لتطور الخارطة السياسية والعسكرية في ليبيا، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج نذكر منها: تباعد الرؤى بين الأطراف المشاركة في بناء ليبيا الجديدة، وظهور الخلافات الشديدة والصراعات بين القوى المتصارعة والتي تركزت بين ذراعي ليبيا الغد (الاسلامي والليبرالي)، وفشل المجلس الانتقالي وحكومته التنفيذية في مواجهة التحديات التي واجهته كالفشل في وضع إعلان دستوري بصياغة قانونية واضحة، وهو ما مهد لمرحلة انتقالية غير واضحة وغير قابلة للتنفيذ بسبب كثرة التعديلات عليه، وخلق حالة من التخبط والصراعات ساهمت في فقد الثقة في السلطة وترك البلاد لفوضى عارمة، وفشل عملية تحويل الكيانات المسلحة التي ظهرت خلال الثورة إلى جزء من مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية، وعدم القدرة على تحقيق توافق سياسي بين القوى المشاركة في السلطة،

⁽⁵⁾ كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس (315 – 317).

وتعامل من وصلوا للسلطة في ليبيا معها كغنيمة وليس كوطن، ومن ابرز مظاهر الأزمة الليبية، تدهور الوضع الأمني، وفشل الجهود الدولية للتوصل لتسوية سلمية للأزمة السياسية، والاقترال الداخلي وتبيد الثروات، وبروز شبح التقسيم وانتشار الارهاب والانقسام السياسي في البلاد بين برلمانين وحكومتين، وقد توغلت الدراسة أنه في حال عدم التوصل لتسوية سلمية، فإن السيناريوهات المقبلة لليبيا لن تخرج عن سيناريو التقسيم أو الفوضى.

3 . دراسة (كولومبية، 2016) والتي حملت عنوان الانتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس على السلطة في ليبيا بعد القذافي، والتي اعتمدت الباحثة فيها على قراءتها الشخصية للوضع الليبي معتمدة على نتائج الانتخابات وتقارير الأمم المتحدة حول الوضع الليبي، والسياسات الليبية في تلك الفترة، كمتخصصة بالشأن الليبي والمصري بحكم عملها كباحثة في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا، وقد توصلت لعدد من النتائج نذكر منها: تعتبر انتخابات تموز/ يوليو 2012 بمنزلة نجاح كبير على مستوى التنظيم والمشاركة، وبدلاً من أن تكون حجر الأساس لضمان استمرارية المؤسسات السياسية وشرعيتها، إلا أنها كانت ضربة قاسية لمسيرة الانتقال الديمقراطي في ليبيا، بسبب انعدام الخبرة للقادة السياسيين الجدد وفشلهم في الحوار السياسي وبناء التوافقات، والتصدد الكبير في العلاقة بين الثوار المدنيين الذين قاتلوا ضد نظام القذافي عام 2011 من جهة، والمنشقين عنهم الذين التحقوا بالثورة بعد انطلاقها من جهة أخرى، والذي سرعان ما تطور إلى تصدد ثان بين الثوار أنفسهم، وما تبع ذلك من تصدعات أخرى بين المدن والقبائل التي ينتمي إليها كل طرف، فمنذ صيف 2014 يتنافس برلمانان وحكومتان في الحصول على الاعتراف من المجتمع الدولي بأن أحدهما هو الطرف الممثل الشرعي للسلطة الليبية، من دون أن تكون لأي طرف سلطات حقيقية، تمارس على رقعة واسعة من أرض ليبيا، ولا شرعية عابرة للأقاليم والمجتمعات المحلية، وبالمحصلة انهيار العملية السياسية والطمع في ثروات البلاد وانقسامها لمعسكرين متحاربين لكل منه داعموه من القوى الإقليمية أحدهما يقوده اسلاميون ويتركز في طرابلس، ويعرف بمعسكر فجر ليبيا، والاخر يتركز شرق ليبيا ويقوده الجنرال خليفة حفتر ويعرف بمعسكر الكرامة.

4 . دراسة (نوفل وآخرون، 2017)، والتي بعنوان الأزمة الليبية إلى أين، والتي نشرها مركز دراسات الشرق الأوسط في الاردن، ومن أبرز نتائجها: فيما يتعلق بتصنيف الأزمة الليبية فهي في شقها السياسي حالة من الانقسام السياسي، وفي شقها الاقتصادي تتمثل في نقص السيولة النقدية وارتفاع اسعار المواد الأولية وانقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، وفي شقها الأمني انتشار الجماعات المسلحة ذات الولاءات المتعددة سواء لأحزاب أو لمن أو لقبائل.

أما دوافع الأزمة فتتمثل في: غياب مؤسسات حقيقية للدولة طوال فترة حكم القذافي، وتكدس السلاح وانتشاره، والتدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي، وتزايد البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة والعمل المسلح، والمصالح الشخصية والقبلية والجهوية وبروز الثنائية بين الليبراليين والاسلاميين.

وتقدم الدراسة أربعة سيناريوهات مستقبلية متوقعة للأزمة الليبية وتتمثل في: وقف الاعمال القتالية والحل السياسي على أرضية اتفاق الصخيرات، والقبول بحكومة الوفاق الوطني، أو عسكرة الدولة وحسم الاقتتال عسكرياً لصالح اللواء خليفة حفتر، أو تقسيم الدولة وترسيم الانقسام السياسي، أو استمرار الوضع القائم والمتمثل بالاقتتال والصراع المسلح والفوضى.

رابعاً: التعقيب على الدراسات السابقة.

تتفق معظم الدراسات التي تناولت الحالة الليبية منذ احداث العام 2011، بأن المجتمع يشهد مرحلة أزمة، خاصة في الجانب المتعلق بالمؤسسات الرسمية، غير أن جوانب الاختلاف بينها تنحصر في محاولات تشخيص أسباب هذه الأزمة وبعض مظاهرها والسيناريوهات المستقبلية حولها، وقد يعود ذلك لعوامل منها تعقد المشهد الليبي والخلفيات التي تنطلق منها كل دراسة أو الزاوية التي تركز عليها في تناولها للأزمة الليبية، ويغلب على معظم هذه الدراسات جانب العمومية في تشخيص الأزمة الليبية من جهة وعدم استنادها لنظريات تنطلق منها لتفسير هذه الأزمة من جهة أخرى، وهاتان النقطتان بالتحديد تميزان هذه الدراسة عما سبقها من دراسات حول الأزمة الليبية، حيث تنطلق هذه الدراسة من توجه نظري محدد هو نظرية الازمات لهابرماس وتتركز على جانب محدد وهو أزمة الشرعية التي تواجه السلطات السياسية في ليبيا، وتحاول تتبع مظاهر هذه الأزمة واسبابها في سياق توجه نظري محدد، وعبر تحليل المشهد الليبي من خلال الدراسات

السابقة حول الأزمة الليبية وبعض التقارير الرسمية ذات العلاقة، كمحاولة للإجابة على السؤال الرئيس لهذه الدراسة والمتمثل في هل تواجه السلطات السياسية في ليبيا أزمة شرعية بالمعنى الذي يقصده هابرماس في نظريته لازمات المجتمعية؟

خامساً: نتائج الدراسة.

يشير تحليلنا لعدد من الدراسات السابقة وبعض التقارير الرسمية حول الأزمة الليبية انطلاقاً من نظرية الازمات لعالم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس إلى أن الأزمة في ليبيا، وخاصة في الجانب الذي تركز عليه هذه الدراسة وهو أزمة الشرعية، إلى أن السلطات السياسية في ليبيا بعد العام 2011 تواجه أزمة شرعية يمكن تلخيص مظاهرها في النقاط الآتية:

1. الطابع العنيف للثورة الليبية والذي جاء كرد فعل على العنف الذي مارسه نظام القذافي ضد المحتجين، والنضال الفردي لبعض المدن والقبائل ضده، أسهم في زيادة قوة الولاءات المحلية والعائلية والقبلية على أرض الواقع، فظهرت الكتائب المسلحة ذات الولاءات المحلية والمجالس العسكرية للمدن والتي عجز المجلس الوطني الانتقالي في السيطرة عليها بعد سقوط نظام القذافي خاصة في ظل ضعف مؤسسات الدولة، " بفعل إخفاقه في إعادة تشغيل الإدارة والاقتصاد بشكل سريع وتصاعد الشكوك حول استخدام المال العام،" وجد المجلس الانتقالي وحكومته التنفيذية نفسيهما أمام أزمة شرعية بسبب عجزه عن مواجهة معظم هذه التحديات في ظل تزايد قوة مراكز القوى المحلية وفقدان السيطرة عليها".⁽⁶⁾
2. منذ صيف 2014 يتنافس برلمانان وحكومتان في الحصول على الاعتراف من المجتمع الدولي بأن أحدهما هو الممثل للسلطة الشرعية دون أن تكون لأي طرف منهما سلطات واسعة على الأرض ولا شرعية عابرة للأقاليم المحلية.⁽⁷⁾
3. الفشل في مواجهة التحديات الدستورية والسياسية والتي من أبرزها وضع دستور للبلاد والتوافق عليه، وبناء مؤسسات سياسية ديمقراطية حقيقية.⁽⁸⁾
4. التجمعات والتظاهرات الشعبية المختلفة التي تشهدها المناطق في شرق البلاد وغربها وجنوبها، ضد الاجسام السياسية المتصدرة للمشهد السياسي والمطالبة بحلها واختفاءها من المشهد السياسي مثل حراك لا للتمديد للمؤتمر الوطني، والحراك الرافض لتمديد مجلس النواب لنفسه بعد انتهاء ولايته القانونية، وحراك غضب فزان ضد المجلس الرئاسي وحكومته للمطالبة بإصلاحات اقتصادية وتنموية، ناهيك عن بعض احكام القضاء مثل حكم الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا بعدم شرعية بعض تعديلات لجنة فبراير على الاعلان الدستوري والتي نتج عنها انتخاب مجلس النواب، وما أثاره من بلبلة في الشارع الليبي حول شرعية مجلس النواب والحكومة المنبثقة عنه، يضاف الى ذلك إلى مباشرة المجلس الرئاسي وحكومته عملهما بتاريخ 28/3/2016، قبل الحصول على الغطاء القانوني الذي يخولهما ممارسة سلطاتهم التنفيذية، بحسب الاتفاق الموقع بين الاطراف السياسية الليبية في الصخيرات المغربية، وبشكل عام فقد اتصف عام 2016 بضعف اداء السلطات التنفيذية العليا وقصورها الواضح في إدارة الدولة والغياب الكامل لسلطات الدولة التشريعية، ومعاناة الدولة خلاله من وجود ثلاثة حكومات على الأرض متمثلة في حكومتي الوفاق والإنقاذ بمدينة طرابلس والحكومة المؤقتة بمدينة البيضاء، وهو ما أثقل كاهل الدولة مالياً عبر الإسراف في النفقات التسييرية وفساد التعيينات وسوء اختيار المسؤولين وإهمال الأولويات والتضخم بالكادر الإداري، وهو ما ترتب عليه المزيد من استنزاف مقدرات البلاد وفقدان الثقة في مؤسساتها، خاصة وأن هذه الحكومات المتعاقبة لم تنجح في إقناع الرأي العام بحسن تدبيرها، ولم تقدم ما يمكن أن يساهم في التخفيف من حدة الازمات المتعاقبة التي أثقلت كاهل المواطن وأرهقت الدولة وزادت من الانقسام والتشتت بين مؤسساتها المختلفة.⁽⁹⁾

(6) لانتشر وولفرام، الثورة الليبية وبقطة مراكز السلطة المحلية (168-171).

(7) كولومبيه، الانتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس على السلطة في ليبيا بعد القذافي (96).

(8) كريستوفر وآخرون، ليبيا بعد القذافي الدروس والآثار المستقبلية: ترجمة إدريس قنوي (22).

(9) تقرير ديوان المحاسبة الليبي (11-48).

5. استمرار حالة الانسداد السياسي والتصارع العسكري أمام حدة الصراع السياسي وتزايد تدخل أطراف خارجية عديدة في المشهد الليبي زاد من صعوبة الوضع السياسي والميداني وأسهم في استمرار حالة الفوضى والفراغ الأمني في البلاد.⁽¹⁰⁾
6. تزايدت الأزمات الاقتصادية التي تواجه المواطن الليبي من عدم توفر السلع التموينية الأساسية وارتفاع أسعارها، إلى نقص السيولة النقدية وتراجع العملة المحلية أمام العملات الأخرى وارتفاع معدلات البطالة، والقصور في عمل الجهات المخولة بمعالجة هذه الأزمات.
7. الفساد المالي والتسيب الإداري الذي يسود معظم مؤسسات الدولة ومن مظاهره: عدم الالتزام بتنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة بوقف تنفيذ بعض القرارات الإدارية من بعض الجهات، وعدم مراعاة اشتراطات شغل الوظيفة العامة، وعدم تناسب المؤهل العلمي لبعض المكلفين بمهام قيادية، والتزوير في الوثائق الرسمية، واختلاس الأموال العامة والاستيلاء عليها، واستعمال سلطات الوظيفة لنفع الغير أو الإضرار به، والتأخر في إقفال وتسوية العهد المالية وعدم اتخاذ الإجراءات القانونية بالخصوص، والإخلال بالنظم المالية للدولة وأحكام التعاقدات والقوانين واللوائح والتعليمات التي تنظم العمل والوظيفة العامة بالدولة، في ظل التقصير الواضح من الجهات ذات العلاقة في الحد من هذه الخروقات أو محاسبة المخالفين والمسؤولين عنها.⁽¹¹⁾
8. عجز النظام السياسي المنبثق عن العمليات الانتخابية بعد أحداث 2011، في التعامل مع التحديات المختلفة سواء الداخلية مثل: وضع دستور دائم للبلاد وتدني الوضع الاقتصادي والوضع الأمني المتدهور، والتحديات الخارجية كتدخل القوى الخارجية في السياسات الداخلية، وعدم السيطرة على المنافذ الحدودية.⁽¹²⁾
9. الدعوات المستمرة من قبل الشارع الليبي لانتخابات برلمانية ورئاسية للخروج من حالة الانسداد السياسي التي وصلت إليها البلاد في ظل السلطات المتصدرة للمشهد السياسي، والتي تعكس بوضوح حالة عدم الثقة التي تسود المجتمع الليبي حيال هذه السلطات.
- أما فيما يتعلق بمسألة ظهور أزمات الدافعية واللامعيارية كمظاهر لاحقة لازمة الشرعية التي تواجهها السلطات السياسية بحسب النظرية، وبالعودة للحالة الليبية فيمكننا الإشارة لمؤشرات قد تعكس ملامح لظهورها مثل:
10. تراجع معدلات المشاركة في الانتخابات التي شهدتها الدولة الليبية بعد العام 2011، حيث شهدت الدولة ثلاث تجارب انتخابية تراجع فيها نسب المشاركة في الثالثة عن الثانية وفي الثانية عن الأولى، كما في الجدول التالي.
- جدول 3 حجم المشاركة في العملية الانتخابية⁽¹³⁾.

حجم المشاركة	انتخابات المؤتمر الوطني 2012 / 7 / 7	انتخابات لجنة الدستور 2014 / 2 / 20	انتخابات مجلس النواب 2014 / 6 / 25
عدد المسجلين	2.865.937	1.101.541	1.509.317
المصوتون	1.768.605	507.612	630000
عدد مراكز الانتخاب	1513	1514	1625
نسبة المشاركة	61%	46%	41%

*الجدول من تصميم الباحث، أما البيانات فمن تقارير المفوضية العليا للانتخابات ليبيا والمنشورة على www.hnec.ly موقعها الإلكتروني

(10) تقرير الحالة الليبية (7).

(11) تقرير الرقابة الإدارية (7-117).

(12) الرشيد، تحديات ما بعد انتخابات المؤتمر الوطني الليبي (181).

(13) تقرير المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا (على الانترنت).

11. ساهمت الازمات المختلفة من قبيل أزمة السيولة النقدية والتفاوت في وفرة السلع الاستهلاكية الاساسية والبنية التحتية المتدهورة، في أن معظم وقت المتطوعين والمنخرطين في الانشطة المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني يذهب لمصالح توفير متطلباتهم الحياتية اليومية، مما يسهم في تراجع مشاركتهم وتطوعهم في الانشطة والمؤسسات المختلفة، كما أن الاوضاع الامنية غير المستقرة تجعل الناس بشكل عام أكثر حذراً وتردداً في التطوع والمشاركة في أي نشاط رسمي أو غير رسمي يشهده المجتمع خاصة إذا ما تطلب نوعاً من السفر والتنقل.⁽¹⁴⁾
 12. الزيادة في حجم الانحرافات والجرائم في المجتمع الليبي بفعل هشاشة الوضع الأمني كمؤشر لعدم الالتزام بالقوانين والمعايير الاجتماعية، فقد كشف التصنيف الجديد لقاعدة موسوعة البيانات العالمية "ناميبو" والمعني بترتيب الدول حسب معدل الجريمة فيها للنصف الأول من عام 2017، والذي شمل هذه المرة 125 دولة إلى أن ليبيا جاءت في الترتيب الثاني على مستوى الدول العربية خلف سوريا وال 21 عالمياً.⁽¹⁵⁾
 13. وفي مظهر آخر لعدم الالتزام بالقوانين فقد أعلنت الإدارة العامة للمرور بوزارة داخلية حكومة الوفاق عن وفاة 2059 مواطن بسبب حوادث السير خلال العام 2017، مرجعة سبب ذلك إلى عدم احترام مستخدمي الطرق لقواعد المرور والسير على الطرق العامة مستغلين حالة التدهور الأمني، وهو رقم يضع ليبيا في مقدمة دول العالم في حوادث المرور.⁽¹⁶⁾
 14. بحسب الناطق باسم منظمة الصحة العالمية فإن ليبيا وخلال أعوام 2016 و 2017 تصدرت القائمة الدولية لمعدلات الوفيات الناجمة عن حوادث السير بنسبة 73.4 حالة وفاة لكل 100 ألف نسمة.⁽¹⁷⁾
 15. تجدر الإشارة إلى وجود حالات عدم احترام القوانين والتشريعات الصادرة قبل العام 2011 والتي لم تلغى ولم تعدل من قبل الاجهزة التشريعية بعد العام 2011 مثل قانون الاستثمار الزراعي وما صاحبه من اعتداء على الممتلكات ومشاجرات ومنازعات، وفي المقابل عدم تنفيذ بعض القوانين الجديدة مثل قانون التأمين الطبي، ووجود جهات وشخصيات تمارس اعمالها بالرغم من وجود قرارات ضدها، مستفيدة من حالة الانقسام السياسي وتعدد الحكومات في البلد، مثل بعض النقابات والهيئات، ناهيك عن مشاركة الاحزاب السياسية في انتخابات 2012 قبل صدور قانون يوضح اليات تكوينها وينظم عملها.
- خاتمة.**
- يقودنا العرض السابق الى القول بأن الأزمة التي يشهدها المجتمع الليبي منذ احداث الثورة الليبية في العام 2011، وخاصة في الجانب التي تركز عليه دراستنا، هي أزمة شرعية تتمثل في عدم وجود جسم سياسي قادر على تعزيز شرعيته القانونية بالقدرة على مواجهة التحديات التي تواجهه ومعالجة الازمات الخاتمة التي تواجه المواطن الليبي وتتغل كاهل الدولة والمجتمع، وفي ظل هذا العجز لمعظم الاطراف السياسية في المشهد الليبي عن الاستجابة لحاجات ابناء المجتمع والتعامل مع متطلباتهم ومشكلاتهم المختلفة، بالرغم من استمرارها، وتشبث كل طرف منها بالسلطة، ما افقدها ثقة المواطن والشرعية في نظره، وساهم في خلق حالة من غياب الدافعية لديه للمشاركة في الانشطة المختلفة التي تشرف عليها، ومهد لحالة من عدم المبالاة والاهتمام تجاه قضايا المجتمع المختلفة، مع عدم إغفال الآثار المترتبة على هشاشة الوضع الأمني والتدهور الاقتصادي في ارتفاع معدلات الجريمة وحالات عدم احترام القوانين في ظل انتشار السلاح وتزايد نفوذ المجموعات المسلحة أمام تراجع وضع المؤسسات الأمنية والعسكرية للدولة، ومحاولة العديد من القيادات السياسية والمجتمعية تحقيق المكاسب الشخصية على حساب المصلحة المجتمعية، متمنياً أن تكون هذه الدراسة إضافة للباحثين في مجالات الاجتماع والسياسة والازمات والنظرية الاجتماعية، وفاتحة باب لتسليط مزيد من الاهتمام على هذه النظرية المميزة لعالم الاجتماع الالماني يورغن هابرماس، ودراسة الازمات المختلفة التي تواجه الحكومات والشعوب في العالم اجمع وفي منطقتنا العربية بشكل خاص، ومحاولة للابتعاد عن تناول مواضيع الازمات والاضطرابات بشكل عام بدل التركيز على جوانب محددة

⁽¹⁴⁾بندا وآخرون، راندات ما بعد الثورة والنشاط المجتمعي في ليبيا(13 - 14)

⁽¹⁵⁾يومية الصوت الأخضر الجزائرية، تصنيف دول العالم حسب معدل الجريمة فيها (4-3).

⁽¹⁶⁾تقرير وزارة الداخلية بحكومة الوفاق الوطني، حوادث الطرق في ليبيا 2017 (على الإنترنت).

⁽¹⁷⁾مجلة البيان الإماراتية، تصنيف المنظمة لليبي فيما يتعلق بحوادث السير 2016 (5).

فيها، وهو ما سيفتح الباب لدراسات وباحثين في مجالات العلوم المختلفة لتسليط الضوء على الجوانب الأخرى.

قائمة المراجع.

1. إدريس أحمد، والأطرش أحمد، وبن عنتر عبد النور، ومالكي امحمد، وولد السالك ديدي. (2011). الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي. منشورات مركز الدراسات المتوسطة والدولية، 6 (11)، 11-54.
2. الرشيد سعد. (2012). تحديات ما بعد انتخابات المؤتمر الوطني الليبي. مجلة الديمقراطية، 48 (12)، 33-48.
3. القلال هناء. (2016). ليبيا من الثورة إلى الأزمة، منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية، 3 (12)، 1 - 46.
4. كريب إيان. (1999). النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، (ترجمة محمد غلوم). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون. (1991)
5. كولومبييه فرجينى (2016). الانتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس على السلطة في ليبيا بعد القذافي. مجلة سياسات عربية، (18)، 95-102.
6. لاتشر وولفرام. (2012). الثورة الليبية ويقظة مراكز السلطة المحلية، (Fundacion alfanar). عمان: دار فضاءات للنشر. 2012.
7. والاس رث، وولف أليسون. (2011). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، (ترجمة محمد الحوراني). عمان: دار مجدلاوي. 2001.
8. نوفل أحمد، والجولاني عاطف، والحمود قاصد، والكيالي عبد الحميد، والحمد جواد. (2017). الأزمة الليبية إلى أين، عمان، منشورات مركز دراسات الشرق الأوسط. 4 - 25
9. كريستوفر جيفس وجفري مارتيني. (2014). ليبيا بعد القذافي الدروس والآثار المستقبلية، (ترجمة إدريس قناوي)، منظمة Rand الأمريكية (2012 - 2014) 1 - 75.
10. تقارير نتائج الانتخابات الليبية والمنشورة على الموقع الرسمي للمفوضية العليا للانتخابات في ليبيا، www.hnec.ly
11. وزارة الداخلية بحكومة الوفاق الوطني، تقرير حول حوادث الطرق في ليبيا 2017، والمنشور على الموقع الإلكتروني للوزارة، www.moi.gov.ly.
12. التقرير الشهري للحالة الليبية فبراير 2017، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 1-99 www.lopsresearch.org
13. ملخص لتقرير موسوعة البيانات العالمية "numbeo-ناميبو" حول تصنيف دول العالم حسب معدل الجريمة فيها منتصف 2017، والمنشور على الموقع الإلكتروني ليومية الصوت الآخر الجزائرية، بتاريخ 4 سبتمبر 2017، www.assawt.net
14. حوار مع الممثل الخاص لمنظمة الصحة العالمية في ليبيا حول تصنيف المنظمة لليبيا فيما يتعلق بحوادث السير بتاريخ 16 مارس 2018، والمنشور على الموقع الإلكتروني في مجلة البيان الاماراتية، www.albayan.ae.1
15. مؤسسة بندا للاستشارات الدولية (Bci) ومؤسسة ريبوت للابتكارات (Reboot) ومعهد صحافة الحرب والسلم (iwpr) تقرير بعنوان رائدات ما بعد الثورة والنشاط المجتمعي في ليبيا، ترجمة معاذ أبو دلو وعلي عابنة، 2018، 3 - 43، www.iwpr.net
16. ديوان المحاسبة الليبي، التقرير السنوي 2016، www.audit.gov.ly
17. هيئة الرقابة الإدارية ليبيا، التقرير السنوي 2017، www.aca.gov.ly
18. Habermas, Jürgen. (1976). *Legitimation crisis*. (Thomas McCarty). London: (Beacon press).

- 19.** Habermas, Jürgen. (1987). *The Theory of communicative Action*. (Thomas McCarty). London: (Beacon press).

Reference

- 1.** Idriss Ahmed, Atrash Ahmed, Ben Antar Abdel Nour, Malki M'hamed, and Ould Salik Didi. (2011). The Libyan crisis and its repercussions on the Maghreb. Center for Mediterranean and International Studies Publications, 6 (11), 54-11.
- 2.** Al-Rasheed Saad. (2012). Post-election Challenges of the Libyan National Congress, *Journal of Democracy*, 48 (12), 33-48.
- 3.** indulgence. (2016). Libya from Revolution to Crisis, Center for Strategic Studies Publications, 3 (12), 1 - 46.
- 4.** Ian crepe. (1999). Social Theory from Parsons to Habermas, translated by Muhammad Ghuloom. Kuwait: National Council for Culture and Arts. (1991)
- 5.** Colombian Virginie (2016). Elections, armed conflict and oil in the midst of competition for power in Libya after Gaddafi. *Journal of Arab Politics*, (18), 95-102.
- 6.** Latcher and Wolfram. (2012). The Libyan Revolution and the vigilance of local power centers, (Fundacion alfanar). Amman: Spaces Publishing House. 2012.
- 7.** Wallace Shabby, Wolf Allison. (2011). Contemporary Theory in Sociology, translated by Mohammad Hourani. Amman: Dar Majdalawi. 2001.
- 8.** Noufal Ahmed, Golani Atef, Hamoud Qased, Kayyali Abdul Hamid, and Hamad Jawad. (2017). The Libyan Crisis to Where, Amman, Center for Middle East Studies Publications. 4 - 25
- 9.** Christopher Jeffes and Jeffrey Martini. (2014). Libya after Gaddafi: Lessons and Future Impacts, (translated by Idriss Kenawi), Rand American Organization (2012-2014) 1 - 75.
- 10.** Reports of the results of the Libyan elections published on the official website of the High Electoral Commission of Libya, www.hnec.ly.
- 11.** Ministry of Interior, Government of National Accord, Report on Road Accidents in Libya 2017, published on the website of the Ministry, www.moi.gov.ly.
- 12.** Libyan Situation Monthly Report February 2017, Libyan Organization for Policies and Strategies, 1-99 www.lopsresearch.org
- 13.** Summary of the report of the World Data Encyclopedia "numbeo - numbeo" on the classification of the countries of the world according to the crime rate in mid-2017, and published on the website of the Voice of Algeria's other, on September 4, 2017, www.assawt.net
- 14.** Interview with WHO Special Representative in Libya on WHO's classification of Libya in relation to traffic accidents on 16 March 2018, published on the website of Al Bayan Emirates Magazine, www.albayan.ae
- 15.** Banda International Consulting Foundation (Bci), Reboot Innovation Foundation (Reboot) and the Institute for War and Peace Reporting (iwpr), Report entitled Post-Revolutionary Women Leaders and Community Activism in

Libya, translated by Muath Abu Dalu and Ali Ababneh, 2018, 3--43, www.iwpr.net

16. Libyan Audit Bureau, Annual Report 2016, www.audit.gov.ly

17. Libya Oversight Board, Annual Report 2017, www.aca.gov.ly

18. Habermas, Jürgen. (1976). *Legitimation crisis*. (Thomas McCarty). London: (Beacon press).

19. Habermas, Jürgen. (1987). *The Theory of communicative Action*. (Thomas McCarty). London: (Beacon press).